

تفريغ الدرس السادس من التعليق على تراجم من كتاب: "تهذيب التهذيب"

قال الشيخ علي الرّملي - حفظه الله تعالى -:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:
فهذا المجلس السادس من مجالس القراءة من تهذيب التهذيب، والمجلس الثاني من شرح القواعد والفوائد في العلل لابن رجب.

قال المؤلف - رحمه الله -:

[الترجمة 21]: (ق: أحمد بن ثابت الجحدري، أبو بكر البصري).

روى عن: سفيان بن عيينة، وعبد الوهاب الثقفي، وغندر، والقطان، وغيرهم.

روى عنه: ابن ماجه، والبخاري في "التاريخ" أي التاريخ الكبير (وابن صاعد، وأبو عروبة، وعمر بن بَجير، وابن خزيمة، وأبو بكر بن أبي داود، وغيرهم).

كان حيا في سنة 255 قلت:) الكلام للحافظ ابن حجر (قال ابن حبان في "الثقات": كان مستقيم الأمر في الحديث. وذكره أبو علي الغساني في "شيوخ أبي داود"، وقال: إنه روى عنه في كتاب بدء الوحي له) أي: أن أبا داود روى عنه على قول أبي علي الغساني، وأخرج له ابن ماجه، تقدم الرمز (ق) وهو لابن ماجه.

فماذا تقولون في مثل هذا؟

[أجوبة الطلبة] قال البدروني: "صدوق" جيد ممتاز، نعم هو "صدوق" كما قال الحافظ ابن حجر، لقول ابن حبان: (كان مستقيم الأمر في الحديث).

[الترجمة 22] (م) أي: مسلم (أحمد بن جعفر المَعْقري، أبو الحسن نزيل مكة، ومَعقر ناحية من اليمن) أي: بلدة في اليمن.

روى عن: النضر بن محمد، وإسماعيل بن عبد الكريم بن معقل بن منبّه.

وعنه: مسلم، والمفضل بن محمد الجُندي، ومحمد بن إسحاق بن العباس الفاكهي، المكي كان حيا سنة 255.

وذكر عبد الغني في ترجمته أنه روى عن: "سعيد بن بشير، وقيس بن الربيع" وهو وهم فإنه لم يدركهما، قلت: (إنما روى عن النضر عنهما) أي: بواسطة لعدم الإدراك.

(وقال اللالكائي: يكنى أبا أحمد).

قدمنا أظن في بداية دروسنا قلنا: بأن إخراج مسلم للراوي في "الصحيح"، أو إخراج البخاري للراوي في "الصحيح"؛ لا يقتضي ذلك توثيقاً له، نعم روى له مسلم في "صحيحه" لكن هذا لا يقتضي التوثيق؛ لأننا علمنا أن في "صحيح" البخاري، وفي "صحيح مسلم" أيضاً مَنْ هو ضعيف، ومع ذلك تجدهما أخرجاً له، البخاري ينتقي، ومسلم كذلك ينتقي، وأحياناً يضعه في كتابه استشهاده، يعني: يكون له عنده أصول صحيحة كما ذكر هو، فمجرد إخراجه له، لا يعني ذلك أنه "ثقة" أو "صدوق" حتى، فمثل هذا يقال فيه: "مجهول الحال"، وإن كان بعض أهل العلم ذهب إلى ما ذهبنا إليه - أعني بعض الطلبة-، وقالوا بأنه "صدوق" لأن مسلماً أخرج له، هذا يصح إذا ثبت عندنا أن مسلماً أخرج له احتجاجاً، فله وجه؛ هذا القول يكون له وجه، إذا نظرنا وبحثنا، ووجدنا أن مسلماً أخرج له احتجاجاً، لكن الصواب في هذا أن نقول أنه "مجهول الحال"؛ لذلك تجد الذهبي - رحمه الله - في "الكاشف" سكت عنه، وكذلك في "تاريخ الإسلام" له، وأما الحافظ ابن حجر تجده قال فيه¹ "مقبول" أي: إذا توبع، وإلا فلا، وهذه طريقة الحافظ في مجهولي الحال، هذا قوله فيه، يقول فيه "مقبول"، فالصواب في هذا أن يقال فيه "مجهول الحال"، وإن أخرج له مسلم.

ثم قال المؤلف - رحمه الله -:

[الترجمة 23]²: (تمييز: أحمد بن جعفر الخُلواني البَرّار) هذا ذكر للتمييز بينه وبين الذي قبله.

(روى عن: جعفر بن عون، وأبي عاصم).

(قال ابن حبان في "الثقات": حدثنا عنه محمد بن المسيب، وهو مستقيم الأمر في الحديث).

1 في "تقريب التهذيب".
2 الدقيقة: 07.

ماذا تقولون في هذا؟

[إجابات الطلبة] اتفقتم على أنه: "صدوق"؟ عليّ ماذا عندك؟ بقي عليّ والبدروني.

ثلاثة أجابوا "صدوق": الصقلي، وأبو زيد، وأم أفنان - أجابت بالمراسلة عن بعد.

والبدروني يقول "مجهول الحال"، علي يقول "صدوق".

إذن: خالف عندنا البدروني؛ لماذا قلت "مجهول الحال"؟ وقد قلت في الترجمة الأولى عندنا اليوم (أحمد بن ثابت) قلت فيه "صدوق"؛ مع أنه لم يرد فيه إلا قول ابن حبان "كان مستقيم الأمر الحديث" بينما هذا، وهو كذلك لم يرد فيه من الجرح والتعديل إلا قول ابن حبان "مستقيم الأمر في الحديث"، مع هذا قلت في هذا "مجهول الحال"، وقلت في ذلك "صدوق"؟ فما وجه التفريق عندك بينهما؟

قال: في الأول كثرة الرواة عنه، ومن ضمنهم أيضا (البخاري، وأبو داود)؛ لأنهم ذكروا أنهما كانا لا يرويان إلا عن ثقة.

وجهة نظر جيدة، وقرينة تدعم قول ابن حبان، لكن الصواب عندنا - إن شاء الله - أن قول ابن حبان: (مستقيم الأمر في الحديث) كاف في الحكم عليه بأنه "صدوق" حتى ولو لم يرو عنه إلا اثنان، أو أكثر من ذلك، طبعا إذا أردت أن تعتمد على هذه القرينة تحتاج أن تتبع هل حقيقة لم يرو عنه إلا اثنان؟، أم أن هناك رواية آخرون؟، تحتاج أن تنظر في هذا، لكن الصواب: أنه في هذا يكفينا قول ابن حبان (هو مستقيم الأمر في الحديث) كي نحكم عليه بأنه "صدوق"، وهذا ما يفعله الحافظ ابن حجر - رحمه الله -؛ تجد

الرواة الذين لا يوجد فيهم كلاماً في الجرح والتعديل إلا قول ابن حبان "مستقيم الأمر في الحديث" يقول أنه "صدوق" لأننا ذكرنا أن ابن حبان إذا وثق الشخص بهذا اللفظ، أو غيره من الألفاظ؛ فتوثيقه معتبر، لكن الإشكال عندنا مع ابن حبان فقط أن يضع الراوي في "الثقات"، ويسكت عنه، هناك نقول: إذا لم يرد فيه جرح ولا تعديل فالأصل فيه أنه "مجهول الحال"، أما إذا وثق ابن حبان؛ فتوثيقه معتبر، وكذلك إذا جرح.

ثم قال - رحمه الله -:

[الترجمة 24]¹: (م د س) أي: أخرج لهذا الراوي مسلم، وأبو داود، والنسائي.

(أحمد بن حنّاب بن المغيرة المصيصي، أبو الوليد الحَدَثي، يقال: إنه بغدادي الأصل.

روى عن: عيسى بن يونس، والحكم بن ظهير، وغيرهما.

وعنه: مسلم، وأبو داود، والنسائي بواسطة، ويعقوب بن شيبعة، وصاعقة، وأبو زرعة، وعثمان بن خُرَزَاد، والدَّارَوَزدي، وكتب عنه أحمد بن حنبل وابنه عبد الله، وآخر من روى عنه أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي.

قال صالح جزرة: "صدوق"، وقال ابن أبي عاصم: "مات سنة 230". قلت: نقل الذهبي أن آخر من روى عنه أبو يعلى الموصلي، وقال الحاكم: "ثقة"، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن أبي حاتم: "روى عنه أبي وقال: هو صدوق".

وقال أيضا - زيادة من عندي - العسكري في "تصحيفات المحدثين": "ثقة، مشهور"، وقال فيه ابن معين: "لا أعرفه".

فماذا تقولون في هذا؟

عندنا التوثيق الوارد فيه: قال صالح جزرة: "صدوق"، وقال فيه الحاكم: "ثقة"، وقال فيه العسكري أيضا: "ثقة مشهور"، وقال ابن معين: "لا أعرفه"، وقال أبو حاتم الرازي: "صدوق".

[إجابات الطلبة]: أم أفنان - أجابت بالمراسلة - تقول "صدوق"، عليّ يقول: "صدوق؛ لتصريح أئمة الجرح والتعديل بذلك"، البديروني قال "صدوق"، أبو زيد قال "صدوق؛ لقول جزرة، وأبي حاتم؛ لأن ابن حبان والحاكم من المتساهلين".

[قال الشيخ]: ابن حبان - ماله كلام عندنا هنا - مجرد ذكره في "الثقات"، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا، والظاهر أنه لم يعرفه.

1 الدقيقة: 11.

طيب، كلام صحيح، وترجيح طيب متين، الصواب أن يقال فيه: "صدوق" كما ذكرتم.

نرجع لكلام الحافظ؛ قال الحافظ في "التقريب": "صدوق". هذا هو الصواب، صحيح، وكذلك توثيق العسكري كتوثيق الحاكم، وأما قول ابن معين: "لا أعرفه" فمن عرف حجة على من لم يعرف.

ثم قال في الذي بعده¹:

[الترجمة 25]: (م د) أخرج له مسلم وأبو داود (أحمد بن جَوَّاس الحنفي، أبو عاصم، الكوفي).

روى عن: أبي الأحوص، وعبد الله بن إدريس، وابن المبارك، وأبي معاوية، وأبي بكر بن عياش، وغيرهم.

روى عنه: مسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وابن واره، وأحسن الثناء عليه) أي: ابن واره أحسن الثناء على أحمد بن جَوَّاس (وأبو بكر الأثرم، والحسن بن سفيان، وغيرهم).

قال مُطَيَّن (تقدم معنا، هو: محمد بن عبد الله الحضرمي، قال فيه الدارقطني: "ثقة جبل". قال مطين في أحمد: ("مات لثلاث خلون من المحرم سنة 238، ثقة". قلت) الكلام لابن حجر: (ونكره ابن حبان في "الثقات"، وروى عنه بقي بن مخلد، وقد قال) أي: بقي بن مخلد ("إنه لم يحدث إلا عن ثقة") هذه من الفوائد الموجودة في بطون الكتب: أن بقي بن مخلد صرح بأنه لا يحدث إلا عن ثقة، وكذلك عندنا أبو زرعة، وأبو داود ممن قيل فيهم: لا يروون إلا عن ثقة.

عندنا تصريح مُطَيَّن بتوثيقه، وثناء ابن واره عليه؛ ابن واره: هو محمد بن مسلم بن واره، أحد الحفاظ، من علماء الحديث، قرين أبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي قالوا فيهم: "ثلاثة من علماء الزمان بالحديث اتفقوا بالرِّي، لم يكن بالأرض مثلهم في وقتهم: ابن واره، وأبو حاتم، وأبو زرعة".

1 الدقيقة: 14.

طيب، ماذا تقولون في هذا؟

[أجوبة الطلبة: اتفقوا على أنه "ثقة"، قال الشيخ الرملي]: إذن: الأمر كما ذكرتم؛ هو "ثقة" لتصريح مُطَيَّن بذلك، وكذلك ثناء ابن واره عليه، فيقال فيه: "ثقة".

نرجع إلى "تقريب" الحافظ، قال: "ثقة".

[الترجمة 25]¹: (تمييز: أحمد بن جواس الأستوائي، أبو جعفر.

روى عن: يحيى بن يحيى، وإسماعيل بن أبي أويس، وغيرهما.

وعنه: أبو محمد بن الشرقي، وموسى بن العباس الجويني.

ذكره الحاكم في "تاريخ نيسابور". ذكر للتمييز).

بناء على ما عندنا: هذا يكون "مجهول الحال". طيب، نكتفي بهذا القدر من هذا الكتاب.

1 الدقيقة: 17.

تفريغ المجلس الثاني من مجالس: "فوائد وقواعد من علم العلل" لابن رجب

الحنبلي

مازلنا في الكلام على: (معرفة مراتب أعيان الثقات الذين تدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم، وبيان مراتبهم في الحفظ، وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف).

(أصحاب نافع مولى ابن عمر) تقدم معنا: ذكرنا أصحاب ابن عمر، وذكرنا أن أشهرهم: سالم ابنه، ونافع مولاة، الآن يريد أن يتكلم عن أصحاب نافع.

قال: (وقد تقدم عن علي بن المديني أنه قسمهم تسع طبقات. وذكر أن أعلاهم أيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع، وأن بعدهم ابن عون، ويحيى الأنصاري، وابن جريج، وبعدهم أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وبعدهم موسى بن عتبة.

وذكر أن أثبت أصحاب نافع - عنده - أيوب السخيتاني.

وروي نحو ذلك عن ابن عيينة، ووهيب.

وخالفهم في ذلك يحيى بن معين، وقال: أثبت أصحاب نافع: مالك، هو أثبت من

أيوب، وعبيد الله بن عمر، والليث بن سعد.

وقال يحيى القطان: أثبت أصحاب نافع: أيوب، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وابن جريج أثبت في نافع من مالك.

وعن أحمد روايتان:

إحدهما: قال: أثبت أصحاب نافع: عبيد الله، نقلها عنه المرؤذي، وابن هانىء.

والثانية: قال: أوثق أصحاب نافع عندي: أيوب، ثم مالك، ثم عبيد الله (الإمام أحمد نفسه نقلت عنه روايتان؛ مرة قال هذا، ومرة قال هذا (نقلها ابن هانىء - أيضاً -، وزاد في روايته، قال: ومحمد بن إسحاق ليس بذلك القوي، وموسى بن عقبة صالح الحديث) من قيل فيه بأنه "صالح الحديث" في الأصل يُكتب حديثه للاعتبار (وصخر بن جويرية صالح أيضاً، قال: والعُمري الصغير، يعني: عبد الله بن عمر، أحب إلي من عبد الله بن نافع) مولى ابن عمر، كلاهما ضعيف (وقال ابن معين: موسى بن عقبة "ثقة"، وكانوا يقولون: ليس هو في نافع مثل مالك.

وروي عن يحيى بن معين أنه لم يفضل من أصحاب نافع الكبار أحداً) أي: جعلهم في نفس الدرجة.

(قال عثمان بن سعيد: قلت ليحيى: أيوب أحب إليك عن نافع أو عبيد الله؟ قال: كلاهما، ولم يفضل.

قلت: فمالك أحب إليك عن نافع أو عبيد الله؟ قال: كلاهما، ولم يفضل.

قلت: فعبد الله العُمري ما حاله في نافع؟ قال: صالح.

قلت: فالليث بن سعد، كيف حديثه عن نافع؟ قال: صالح، ثقة.

ومما اختلف فيه أصحاب نافع حديث "مَنْ حلف، فقال: - إن شاء الله - فلا حنث عليه" رفعه: أيوب، ووقفه: مالك وعبيد الله، واختلف الحفاظ في الترجيح، وأكثرهم رجح قول مالك).

بناءً على الخلاف الذي تقدّم معنا في تقديم أصحاب نافع بعضهم على بعض؛ حصل الخلاف في ترجيح الوقف - مثلاً - والرفع، عندما يختلفون هؤلاء الأصحاب فإذا كنت تُقدّم - مثلاً - أيوب على مالك، فعندما يختلف أيوب مع مالك، فأيوب يروي الحديث موقوفاً، ومالك يرويه مرفوعاً؛ سترجح رواية أيوب على رواية مالك؛ لأن أيوب عندك مقدّم في نافع على مالك، أما إذا كنت تعكس؛ فتقدّم رواية مالك على رواية أيوب؛ تصحح الرواية المرفوعة - مثلاً - التي يرويها مالك، وتحكم على الرواية التي يرويها أيوب بالشذوذ، أو العكس، بناء على معرفتك بأصحاب نافع، وتقديمك لبعضهم على بعض، هذا هو ما ينفعنا في معرفة الأصحاب، ومن يُقدّم منهم على الآخر.

نرجع الآن خطوات قليلة إلى الخلف كي نعرف تقسيم عليّ بن المديني لأصحاب نافع، لفائدة ذلك، عندي في الطبعة هذه - طبعة همام سعيد - في ص (٦١٥) عند شرح ابن رجب لشرط الترمذي في كتابه؛ شرطه في الرجال؛

قال - رحمه الله - : (والترمذي - رحمه الله - يُخْرِجُ حديث الثقة الضابط، ومَنْ يَهْمُ قليلاً) مَنْ يَهْمُ قليلاً: صدوق، يكون حديثه حسناً (ومن يهْمُ كثيراً) وهو الضعيف (ومن يغلب عليه الوهم، يخرج حديثه نادراً، ويبيِّنُ ذلك، ولا يسكت عنه).

وقد خرج حديث كثير بن عبد الله المزني، ولم يُجمع على ترك حديثه، بل قد قواه قوم، وقدم بعضهم حديثه على مرسل ابن المسيب، وقد ذكرنا ذلك في مواضع، وقد حكى الترمذي في "العلل" عن البخاري، أنه قال في حديثه "في تكبيرة صلاة العيدين" أي: في حديث كثير بن عبد الله المزني (هو أصح حديث في هذا الباب، قال: وأنا أذهب إليه. وأبو داود قريب من الترمذي في هذا، بل هو أشد انتقاداً للرجال منه) انظر الآن شروط الأئمة الستة في الرجال، الآن شرط الترمذي، بينه الحافظ ابن رجب - رحمه الله - يُخْرِجُ حديث: الثقة الحافظ، ومَنْ خَفَّ ضبطه، ومَنْ يَهْمُ كثيراً، ومَنْ غلب عليه الوهم؛ كذلك يُخْرِجُ حديثهم.

أما أبو داود فقال بأنه أحسن حالا من الترمذي و(هو أشد انتقاداً للرجال منه) فلذلك تجد أحاديث أبي داود أقوى من أحاديث الترمذي في الجملة.

قال - رحمه الله - : (وأما النسائي فشرطه أشد من ذلك، ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم، ولا لمن فحش خطؤه، وكثر) خلافاً لمن؟ لأبي داود والترمذي، وهما يُخْرِجان لهذا النوع.

(وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء، وتكلم فيه لحفظه لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال إنه مما وهم فيه) نعم، وإن كان يخرج لبعض الرواة الذي يقال فيهم: "صدوق" - مثلا -، أو "صدوق له أوهام" إلا أنه ينتقي، ويعرف ما الذي وهم فيه، وما الذي لم يهم فيه؛ فيجتنب ما وهم فيه، ويُخَرِّج له ما لم يهم فيه، ولكن شرطه مع ذلك أقوى من شرط الثلاثة: الترمذي، وأبي داود، والنسائي؛ شرط مسلم أقوى من شروط هؤلاء الثلاثة، ومن ادعى أن النسائي له شرط أقوى من شرط مسلم فهو مخطئ؛ كلامه غير صحيح، شرط مسلم في الرجال أقوى من شرط النسائي.

(وأما البخاري فشرطه أشد من ذلك) أشد من شرط مسلم (وهو أنه لا يخرج إلا للثقة الضابط، ولم ندر وهمه، وإن كان قد اعترض عليه في بعض من خرج عنه) وإن كان هذا الاعتراض موجوداً، ولكن البخاري - رحمه الله - كان يُخَرِّج لبعض من عندهم أوهام، ومن عندهم أخطاء، ولكنه كان ينتقي من رواياتهم، ومع ذلك شرطه في الرجال أقوى من شرط مسلم، وهذا من أوجه الترجيح بين "صحيح" البخاري، و"صحيح" مسلم.

ثم قال - رحمه الله - : (ونذكر لذلك مثلاً: وهو أن أصحاب الزهري خمس طبقات: الطبقة الأولى: جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له) هذه الأوجه هنا التي ذكرها ابن رجب؛ هي أوجه ترجيح الرواة بعضهم على بعض في شيخهم، الآن لماذا نرجح - مثلا - رواية مالك على

رواية شعيب في الزهري مثلاً؟ لماذا نرجحها؟ نرجحها لأن مالكا أضببط وأتقن، وصحبته أطول للزهري، وأعلم بحديثه، وهو أضببط له من شعيب - مثلاً -، فهذا هو وجه الترجيح بين الرواة، وإن كانت أحياناً وُجّهات نظر علماء العلل تختلف من راوٍ إلى آخر؛ فأحدهم يقدّم مثلاً: مالكا على شعيب، وآخر يقدم شعيباً على مالك؛ نظراً لما علموا من هذا الراوي، وخصوصيته في شيخه، وقوة حفظه، هذه هي الضوابط التي يستعملها العلماء في ترجيح أحد الرواة على الآخرين.

قال: (الطبقة الأولى): جمعت الحفظ والإتقان، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له: كمالك، وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ومَعمر، ويونس، وعُقيل، وشعيب، وغيرهم، وهؤلاء متفق على تخريج حديثهم عن الزهري) فالستة: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه؛ كلهم يخرّجون لأصحاب هذه الطبقة، والبخاري - رحمه الله -، وكذلك مسلم يكثران من التخريج لهذه الطبقة - خصوصاً البخاري -، تجده يكثر من تخريج أحاديث الزهري من رواية هؤلاء أصحاب الطبقة الأولى من أصحابه عنه.

(الطبقة الثانية): أهل حفظ وإتقان، [لكن] لم تطل صحبتهم للزهري، وإنما صحبوه مدة يسيرة، ولم يمارسوا حديثه، وهم في إتقانه دون الطبقة الأولى) أي: أدنى؛ أنزل (كالأوزاعي، والليث، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر، والنعمان بن راشد، ونحوهم) هذه الطبقة الثانية، انظر بماذا اختلفت عن الطبقة الأولى: من حيث الحفظ، والإتقان، لا، فكلهم مشتركون في ذلك، ولكن الافتراق حصل في ماذا؟

الافتراق حصل في طول الصحبة والملازمة، وممارسة الحديث، لا شك أن التلميذ إذا جالس شيخه سنوات طويلة، وسمع كلامه ليل نهار؛ سيكون أثبت، وأتقن لحديث شيخه، وأحفظ لكلامه ممن يأتي، ويجلس ويسمع من شيخه مرة، أو مرتين، أو ثلاث ثم ينصرف، وهذا أمر ملموس، [و] معروف، نحن نلتزمه، فتأتي تجلس عند شيخك، وتسمع منه الكلام اليسير، ثم تذهب، وعندما تلتقي بشخص قد جالسه ١٠ أو ١٥ أو ٢٠ سنة، تسمع منه أشياء، وتعلم منه أموراً يذكرها عن شيخك ما كنت تدري عنها شيئاً لماذا؟ لأن طول الصحبة توثق، وتثبت المعلومات، وتُعطي غزارة فيها.

فإذن: الملازمة، وطول الصحبة، مع الحفظ والإتقان؛ ترجح رواية صاحبها على الآخرين، هذه الطبقة الثانية نزلت عن الطبقة الأولى بالملازمة وطول الصحبة، مع أن الأوزاعي في أصله، والليث بن سعد أئمة حفاظ، لكنهم لم يجالسوا الزهري كما جالسه مالك، وعبيد الله بن عمر العُمري، وابن عيينة، أولئك حجازيون: مالك، وابن عيينة حجازيون، فكانوا أقرب إلى الزهري، وإلى مجالسته ممن هم ليسوا حجازيين كالأوزاعي، والليث بن سعد.

لكن هنا في عَدِّ النعمان بن راشد مع الأوزاعي، والليث بن سعد، وعبد الرحمن بن خالد بن مسافر؛ نظر؛ لأن النعمان بن راشد هذا ضعيف؛ فهو في نفسه ضعيف، فلم يشاركهم في أصل الحفظ والإتقان - أصلاً -، عداك عن الصحبة والممارسة

التي فارق فيها الطبقة الأولى، إذن: هذا النعمان بن راشد ينبغي أن يكون في طبقة أنزل من طبقة الأوزاعي، والليث.

ثم قال - رحمه الله -: **(وهؤلاء يخرج لهم مسلم عن الزهري)** أي: الطبقة الثانية، بل والبخاري أيضاً؛ البخاري يخرج لأصحاب هذه الطبقة، التي هي الطبقة الثانية؛ يُخَرِّج للأوزاعي، والليث عن الزهري، وقد خرج البخاري - رحمه الله - رواية الأوزاعي عن الزهري، ورواية الليث بن سعد عن الزهري، وخرج أيضاً رواية عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن الزهري، وأما النعمان بن راشد فقد خرج له تعليقاً، فينبغي أن يكون النعمان - هذا - في طبقة أنزل، وينبغي أن يكون عندنا طبقة أنزل من هذه يخرج لأصحابها مسلم، ولا يُخَرِّج لهم البخاري.

توجد طبقة من أصحاب الزهري يخرج لهم مسلم، ولا يُخَرِّج لهم البخاري كعبد الرحمن بن إسحاق المدني - مثلاً -، وعمرو بن الحارث المصري، وبكر بن وائل، وغيرهم، هؤلاء من طبقة أقل من أصحاب الطبقة الثانية الذين ذكرهم ابن رجب، هذه الطبقة يخرج لأصحابها مسلم، ولا يخرج لهم البخاري.

قال: **(الطبقة الثالثة: لازموا الزهري، وصحبوه، ورووا عنه، ولكن تُكلم في حفظهم)** الآن انظر هؤلاء الطبقة الثالثة اشتركوا مع الطبقة الأولى في ماذا؟ في الملازمة والصحبة، لكنهم اختلفوا عنهم في ماذا؟ اختلفوا عنهم في: الحفظ، فعندنا

¹ نقل ذلك عن علي بن المديني.

أمران لا بدّ أن يشترك فيهما الراوي مع أصحاب الطبقة الأولى كي يُعدّ من أصحاب الطبقة الأولى:

الأول: الحفظ.

الثاني: الملازمة وطول الصحبة.

الطبقة الثانية فارقت الأولى في (الملازمة وطول الصحبة)، الطبقة الثالثة فارقت الأولى في (الحفظ).

قال: (ولكن تُكلم في حفظهم: كسفيان بن حسين، ومحمد بن إسحاق، وصالح بن أبي الأخضر، وزمعة بن صالح، ونحوهم.

وهؤلاء يخرج لهم أبو داود، والترمذي، والنسائي، وقد) وقد: للتقليل (يخرج مسلم لبعضهم متابعة) لكن لا يحتاج بهم، انظر من هاهنا ارتقى صحيح البخاري، وصحيح مسلم على الكتب الأربعة: (سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه) كان البخاري ومسلم أرقى أصح، لماذا؟ لأنهم لا يخرجون لأصحاب هذه الطبقة، الذين فيهم ضعف في الزهري.

(الطبقة الرابعة: قوم روى عن الزهري، من غير ملازمة، ولا طول صحبة، ومع ذلك تُكلم فيهم) لاحظ الآن، هؤلاء فقدوا الشرطين: شرط الملازمة وطول الصحبة، وشرط الحفظ (مثل إسحاق بن يحيى الكلبي، ومعاوية بن يحيى الصّدّفي، وإسحاق بن أبي فرّوة، وإبراهيم بن يزيد المكي، والمثنى بن الصّبّاح، ونحوهم.

وهؤلاء قد يخرج الترمذي لبعضهم) لاحظ الآن، الآن ارتقى كتاب أبي داود، وكتاب النسائي على ماذا؟ على كتاب الترمذي، انظر هذه الطبقة يُخَرِّج لهم مَنْ؟ الترمذي، لكن أبا داود، والنسائي لا يخرجان لأصحاب هذه الطبقة؛ لذلك كان كتاب النسائي، وكتاب أبي داود أقوى وأجود في رجالهما من كتاب الترمذي، وكتاب النسائي أقوى من أبي داود في الرجال - كما مر معنا - .

(الطبقة الخامسة: قوم من المتروكين والمجهولين كالحكم الأيلي، وعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب، وبحر السقاء، ونحوهم) هؤلاء من المتروكين والكذابين.

(فلم يخرج لهم الترمذي، ولا أبو داود، ولا النسائي، ويخرج ابن ماجه لبعضهم) لاحظ، لذلك نزلت "سنن" ابن ماجه عن هذه الكتب كلها، لاحظ الآن، قال: (ومن هنا نزلت درجة كتابه عن بقية الكتب، ولم يعدّه من الكتب المعتمدة سوى طائفة من المتأخرين) فكثير من أهل العلم كانت عندهم الكتب الخمسة وهي: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، ولا يذكر ابن ماجه سادساً معها.

عرفنا الضابط عندهم في التقديم والتأخير، وتقسيم هذه الطبقات.

وأصحاب الطبقة الواحدة يتفاوتون أيضاً، الطبقة الأولى التي ذكرناها؛ جمعت الإتقان والحفظ، وطول الصحبة للزهري، والعلم بحديثه، والضبط له كمالك،

وابن عيينة، وعبيد الله بن عمر، ويونس...، أيضا هؤلاء أنفسهم يتفاوتون في الزهري كما سيأتي عندنا - إن شاء الله -، إذا اختلف أصحاب الزهري الثقات من هذه الطبقة ماذا نفعل؟ حديث مَنْ نَقَدَّم؟ سيأتي معنا - إن شاء الله -.

نحن الآن في أصحاب نافع، وهم طبقات أيضا، ذكروا تقسيم هذه الطبقات كما قَسَمْنَا أصحاب الزهري.

إذن: عندنا الكتب من حيثُ الشروط في الرجال:

- البخاري أقواها.
- ثم مسلم.
- ثم النسائي.
- ثم أبي داود.
- ثم كتاب الترمذي.
- ثم يأتي ابن ماجه.

هكذا ترتيبها من حيث قوّة الشروط في الرجال.

قال^١: (وقد تقدّم عن عليّ بن المديني أنه قسمهم) أي أصحاب نافع (تسع طبقات) والتقسيم الذي ذكرناه لكم في الموضوع الذي بعده مباشرة ذكر أصحاب نافع فقَسَمَهُمْ إلى تسع طبقات على نفس طريقة تقسيم أصحاب الزهري (وذكر أن

^١ الدقيقة: ٤٢.

أعلاهم أيوب السخيتاني، وعبيد الله بن عمر ومالك، وعمر بن نافع) هذه الطبقة الأولى التي جمعت بين الحفظ والإتقان، ومعرفة الحديث، وطول الصحبة، وكثرة الملازمة.

(وأن بعدهم ابن عون، ويحيى الأنصاري، وابن جريج، وبعدهم أيوب بن موسى، وإسماعيل بن أمية، وبعدهم موسى بن عقبة) هذه الطبقات التي بعد الطبقة الأولى (وذكر أن أثبت أصحاب نافع - عنده - أيوب السخيتاني) الآن أخذ يفاضل ويقارن بين ماذا؟ بين أصحاب الطبقة الأولى، فقدم أيوب، ذكرنا أصحاب الطبقة الأولى في نافع، وهم: أيوب، وعبيد الله، ومالك، وعمر، الآن يفاضل بينهم، فعلي بن المدني يقدم أيوب السخيتاني على عبيد الله، ومالك، وعمر (وروي نحو ذلك عن ابن عيينة، ووهيب) كذلك ابن عيينة، ووهيب يقدمان أيوب على البقية (خالفهم في ذلك يحيى بن معين، وقال: أثبت أصحاب نافع مالك، وهو أثبت من أيوب، وعبيد الله بن عمر، والليث بن سعد) هنا الآن يحيى بن معين أدخل الليث بن سعد في هذه الطبقة، ثم إنه قدم مالكا على أيوب، فهذه مخالفة لعلي بن المدني، وابن عيينة، ووهيب.

(وقال يحيى القطان: أثبت أصحاب نافع أيوب، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وابن جريج أثبت في نافع من مالك) ... إلخ ما ذكروا.

وأحمد نفسه عنه روايتان، إذن: المسألة الآن في التفضيل بين أصحاب الطبقة الأولى، أو حتى أحيانا في نفس الطبقات التسعة التي ذكرها علي بن المديني، يحصل خلاف بين أهل العلم، فبعضهم يضع الليث بن سعد في طبقة متأخرة، فيما أظن أن علي بن المديني وضعه في الطبقة السادسة، وبعضهم يقدمه، انظر يحيى بن معين قال: **(أثبت أصحاب نافع مالك، وهو أثبت من أيوب، وعبيد الله بن عمر، والليث بن سعد)** فيه إشارة إلى قوة الليث بن سعد، وتقديمه في الطبقات المتقدمة، إذن: فيحصل خلاف بين أهل العلم في مسألة التقديم والتأخير في الطبقات، وكذلك أيضا الخلاف حاصل في نفس الطبقة الواحدة في تقديم بعض رجالها على بعض، وكل حديث يمرُّ بنا عند الاختلاف بين الرفع والوقف، أو بين الوصل والإرسال، أو غير ذلك من صور الاختلاف عند الترجيح في الرواة، كل حديث يكون عندك فيه قرائن، عندك أدلة، تستطيع بها أن تقدم بعض الروايات على الروايات الأخرى بسببها؛ بسبب هذه القرائن والأدلة التي تجعلك ترجح البعض على الآخرين، وإذا لم تجد؛ تحاول أن ترجح بين أقوال العلماء الذين اختلفوا في تقديم هؤلاء الأئمة كرواية مالك على عبيد الله، تحاول أن تنظر من الذي كلامه أصوب، هل مالك يقدم؟ أم عبيد الله يقدم؟ تنظر في تراجمها ثم تخرج بنتيجة.

ثم بقية الأصحاب على نفس هذه الوتيرة التي ذكرنا، سيذكر لنا بعد ذلك أصحاب عبد الله بن دينار مولى ابن عمر، ثم أصحاب سعيد بن أبي سعيد المقبري، ثم

¹ وهو كذلك، شرح علل الترمذي (٦١٦/١).

أصحاب الزهري، وهكذا، يقارن بين أصحابهم حتى يُبين لك مَنْ الأقوى في شيخه، حتى عند الاختلاف تعرف مَنْ تقدّم، ومَنْ تأخر، ثم بعد ذلك – إن شاء الله – سنقرأ الأصحاب هؤلاء بشكل سريع؛ لأن الفكرة الآن المفروض قد تبلورت في أذهانكم، وارتسمت.

نكتفي بهذا القدر.